عمل الأطفال: دراسة في العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية لعمالة الأطفـــال في الأردن

سامح محافظه

كلية العلوم التربوية، الجامعة الهاشمية.

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الخصائص الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والصحية للأطفال العاملين في الأردن، بالإضافة إلى معرفة الأسباب التـــي دفعت بهؤلاء الأطفال للانخراط في سوق العمل مبكراً وترك المدرسة. تكونت عينة الدراسة من (81) طفلاً يعملون في المحافظات التي تكثر فيها ظاهرة عمالـــة الأطفال، مثل: عمان، وإربد، والزرقاء، والمفرق، ومأدبا، والبلقاء. ولتحقيق أهداف الدراسة طوّر الباحث أداة مكونة من خمسة محاور و(46) فقـــرة، بالإضـــافة إلى أسئلة مفتوحة موجهة لأفراد عينة الدراسة. كشفت نتائج الدراسة أن أهم أسباب عمالة الأطفال هي التالية: **1)** مساعدة الأسرة ماديـــاً (44.4%). **2)** ضـــعف مستوى التحصيل الدراسي (17.3%). **3)** سوء معاملة المدرسين والإداريين (7.4%). **4)** ضغط الأسرة (6.2%). **5)** الرغبة في تعلم مهنة (4.9%). **6)** أسباب أخرى (19.8%). كما بينت نتائج الدراسة أن هناك الكثير من الآثار والمخاطر الصحية والاجتماعية والنفسية تنجم عن عمالة الأطفال في ســـن مبكـــرة، مثـــل: التعرض للضجيج والاهتزازات العنيفة، والوقوف لفترات طويلة تحت الشمس أو في البرد، والتعرض للمواد الكيميائية، بالإضافة إلى الإساءة الجسدية والجنـــسية والنفسية.

الكلمات المفتاحية: *عمالة الأطفال، الخصائص الأسرية، الخصائص الاجتماعية، الخصائص التعليمية، الخصائص الاقتصادية.*

تاريخ استلام البحث 2010/2/22، وتاريخ قبول البحث2011/5/31

Children Labor: A Study of Socio – Economic and Educational Factors for Working Children in Jordan

Sameh Mahafza

Faculty of Educational Sciences, Hashemite University.

Abstract: *This study aims at identifying the socio-economic, educational, and health characteristics of working children in Jordan. Also, it aims to explore the main causes that push children out of schools and pulling them into market place. The sample of this study consisted of (81) working children in six industrial areas (Amman, Zarqa, Irbid, Mafraq, Balqa and Madaba) full of garages, repair shops, and trade services were selected for field study. To achieve the study aims, the researcher developed a questionnaire consisted of five domains and (46) items, in addition to open ended questions. Interviews with working children were conducted in their work places or streets between May 2006 and August 2006.Findings of the study revealed that the main causes for child labor were: **1)** Helping the family financially (44.4%). **2)** Low – level of academic achievement (17.3%). **3)** ill – treatment of teachers and administrators (7.4%). **4)** Family pressure (6.2%). **5)** The desire to acquire a vocational skill (4.9%). **6)** Other causes (19.8%). Also, findings showed that children at the working places suffer from various exploitations, hazards and negative consequences such as: heavy shaking and noise, long standing under heat or cold places, physical, verbal and sexual abuses by employers and older employees, and most of them were exposed to dangerous chemical and breathing exhaust fumes.*

Keywords: *Child Labor, Family Characteristics, Social Characteristics, Educational Characteristics, Economic Characteristics.*

Received February 22, 2010; Accepted May 31, 2011

المقدمة:

تسهم التربية إسهاماً كبيراً في بناء الفرد والمجتمع، من خلال دورهـــا الحيوي في تربية الأجيال الناشئة، وتعلـــيمهم، وتثقـــيفهم، وتزويـــدهم بالمهارات الأساسية. وقد أدرك الأردن، بصفته عـــضواً فـــاعلاً فـــي المجتمع الإنساني الكبير، أهمية العناية بالطفل / المتعلم، وقام بخطوات كثيرة في مجالات تنمية الطفل تربوياً وتعليمياً وصـــحياً واجتماعيـــا ونفسياً وفكرياً، كما سن التشريعات والقوانين التي تحافظ على حقـــوق الطفل، وتعاقب من يسيء إليه نفسياً واجتماعيا وصحياً، وأنشأ مراكز الرعاية المتخصصة. ورغم كل هذه الإنجازات، مـــا يـــزال بعـــض

الأطفال، خصوصاً ممن لم تساعدهم ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، يعانون من مشكلة الفقر، حيث تجبرهم هذه الظروف على ترك مقاعد الدراسة مبكراً، والالتحاق بسوق العمل.[9]

إن ظاهرة عمالة الأطفال ليست بالظاهرة الجديدة في المجتمع الأردني، إذ عرف المجتمع الأردني أعمالاً خاصة بالأطفال، لاسيما في الريف والبادية، كرعي الماشية، وجني المحصول مع الأسرة، وبعض الأعمال التي لا تحتاج إلى مجهود جسمي وعضلي كبيرين. وقد تميّز عمل الأطفال سابقاً في تلك المجتمعات الرعوية بكونه عملاً أسرياً يشارك فيه أفراد الأسرة جميعهم: الأب، والأم، والأطفال، حيث يوزع العمل بين الأفراد حسب قدرات كل منهم، وقد تطورت في الأردن لاسيما في الفترة الأخيرة ونتيجة لظروف مختلفة.[14]

ومن الملاحظ أن عمالة الأطفال في الأردن لها عدة أشكال: الشكل الأول، وهم الأطفال الذين يعملون بشكل منتظم، ومن خصائصهم التسرب من المدرسة بسنّ مبكرة، ومحاولة مساعدة أسرهم وذويهم لمجابهة أعباء الحياة. أما الشكل الثاني، فهم الأطفال الذين يعملون ويدرسون في الوقت نفسه، وهؤلاء الأطفال هم الملتزمون تجاه أهلهم في توفير دخل بسيط للأسرة لمساعدتها. أما الشكل الثالث، وهو العمل الموسمي، أي العمل أثناء العطل المدرسية، إذ يقوم الأطفال بتجميع دخلهم أثناء العطلة المدرسية، لدفع مستلزمات المدرسة، وشراء القرطاسية واللباس المدرسي، وهؤلاء الأطفال يقومون بالأعمال التي لا تتطلب مهارات معينة.[14]

من جهة أخرى، صادق الأردن عام 1997م على الاتفاقية رقم (138) الصادرة عن منظمة العمل الدولية، والتي تهدف إلى القضاء على عمل الأطفال، حيث وضعت حداً أدنى لسن العمل وهو سن إنهاء المرحلة الإلزامية، التي حددت أنه لا يجوز أن يقل عمر العامل عن (15) عاماً، كما أن تلك المادة منعت تشغيل الأطفال حتى سن الثامنة عشرة في الأعمال التي يحتمل أن تعرض للخطر صحة الأحداث أو سلامتهم، أو أخلاقهم، بسبب طبيعة تلك الأعمال، أو الظروف التي تؤدى فيها. كما صادق الأردن عام 2000م أيضاً على الاتفاقية رقم (182)، الصادرة عن المنظمة نفسها والتي تحث على القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، وتؤكد أهمية التعليم الأساسي المجاني، وإعادة تأهيل الأطفال العاملين اجتماعياً مع العناية بحاجات أسرهم .[3]

كما أكدت المادة نفسها أن الفقر هو السبب الرئيس لعمل الأطفال، وأن الحل يكمن في تعزيز النمو الاقتصادي للدول، وحددت عدداً من الأعمال عدّتها أسوأ الأعمال التي يمكن أن يؤديها الطفل، وهي الرِقْ والعبودية بكافة أشكالهما وأنواعهما، والعمل القسري، واستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة، واستخدامهم أو عرضهم لمزاولة أنشطة غير مشروعة، خصوصاً في إنتاج المخدرات، والاتجار بها، بالإضافة إلى الأعمال التي ترى الدولة المصدقة، وبعد التشاور مع المنظمات المعنية، أنها تؤدي _ بفعل الظروف التي تزاول فيها_ إلى الإضرار بصحة الأطفال، أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي، وأوجبت على الدول ضرورة وضع قائمة بهذه الأعمال، ومراجعتها بشكل دوري.[3]

وتأسيساً على ما سبق، قام الأردن عام 2001م بإنشاء دائرة في وزارة العمل باسم "وحدة عمل الأطفال"، التي بدورها اتخذت قاعدة بيانات خاصة بعمل الأطفال في الأردن، وأصدرت أول تقرير وطني يحلل خصائص الأطفال العاملين، ويبين أماكن عملهم، والأسباب التي دفعتهم إلى سوق العمل بسن مبكرة.[2]

وقد حذا الكثير من المؤسسات الرسمية والتطوعية، ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن حذو وزارة العمل، من خلال تنفيذ عدة برامج لحماية الأطفال، إلا أنه، وبسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمر بها الأردن، حيث ندرة الموارد الطبيعية، والنمو السكاني العالي، وارتفاع المديونية الخارجية، والفقر والبطالة، كل هذه الأسباب وغيرها أسهمت في الحد من الجهود المبذولة للقضاء على عمالة الأطفال.[9]

إن العمل بشكل عام من المواضيع المرتبطة عضوياً بالوجود الإنساني، لكن العمل يصبح مشكلة إذا قام به من هو غير مؤهل له جسمياً وعقلياً وانفعالياً ونفسياً؛ لأنه يشكل انتهاكاً لحرية الطفل وحقوقه الأساسية. وعليه، يمكن القول إن عمل الأطفال مشكلة معقدة، لها جذورها الممتدة في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، أي في العادات والتقاليد والأعراف والثقافة السائدة. وقد شغلت هذه المشكلة الكثير من المفكرين والتربويين والاجتماعيين، بمختلف دول العالم، لمعرفة تأثيرها المباشر وبعيد المدى على الأطفال أنفسهم، وعلى مجتمعهم في الوقت ذاته.[15]

إن حاجة الطفل في سني عمره الأولى تنحصر في اللعب والتعليم، سواء كان التعليم عرضياً أو رسمياً مقصوداً. وإن حرمان الطفل من التعليم أو اللعب، أو من كليهما، يؤثر بشكل واضح على سلامة النمو الانفعالي والاجتماعي والعاطفي، والتي تؤثر بدورها مستقبلاً تأثيراً سلبياً على إسهامه في بناء مجتمعة.

إن ظاهرة عمالة الأطفال – كما يقول ملدعون (2006) – تعدّ ظاهرة اجتماعية واقتصادية وقانونية، بل وحتى سياسية في بعض الأحيان، إنها ظاهرة ومشكلة في الوقت ذاته، بعد أن تجاوز عدد الأطفال المتسربين من المدرسة، على مستوى الوطن العربي، (12) مليون طفل، ومن ثم فإن هؤلاء المتسربين جميعهم هم المصادر الحقيقية لعمالة الأطفال، لأنهم ينخرطون في سن مبكرة، في ميدان العمل، في الوقت الذي لا تتوافر لديهم الاستعدادات البدنية والعقلية والذهنية للعمل، ويكون هذا على حساب حقهم في التعليم والتمتع بطفولة مثل غيرهم.

إن ظاهرة عمل الأطفال في الأردن مرتبطة ارتباطا قوياً بظروف الفقر والبطالة، وأحيانا بالظروف المدرسية، وبالقيم والعادات

والثقافة السائدة في المجتمع. وتقدر دائرة الإحصاءات العامة في الأردن، رغم عدم دقتها، أن عمالة الأطفال أقل من (16) سنة في الأردن تقدر بـِ 40.000 طفل عامل.[2]. وبشكل عام لا تتوافر معلومات دقيقة ووافية عن حجم العمالة في الأردن، باستثناء بعض الدراسات المسحية التي اعتمدت على عينات منتقاة في مناطق محدودة، ومن ثم فإن نتائجها لا تمثل حقيقة واقع المشكلة. ومع ذلك أشارت دراسة العمالة والبطالة والعائدين والفقر لعام 1994 م إلى أن الأطفال المستخدمين في عمر ما بين 13 – 15 سنة يشكلون 1.2% من إجمالي القوى العاملة، وارتفعت إلى 1.8% في عام 1998. .[3]

إن الأرقام الواردة أعلاه، رغم عدم دقتها، خطرة جداً، علماً بأنها تخضع للزيادة والنقصان، حسب الظروف المحيطة والمواسم المختلفة في السنة، إذ أنها ترتفع في مواسم الإجازات والعطلات الصيفية، كما أن معظمها تتركز في قطاعات مثل: تنظيف السيارات، والأسواق الشعبية (تحميل وتنزيل)، وعند تقاطع الطرقات والإشارات الضوئية، لبيع العلكة والزهور ولعب الأطفال وعلب المناديل الورقية، وفي المنازل، وفي السيارات المتجولة، وفي الحقول الزراعية. وهؤلاء الأطفال جميعهم يأتون من خلفيات أسرية فقيرة، تقطن في الأحياء الفقيرة من المدن، وفي المخيمات والأرياف.

وعلى العموم تعود ظاهرة عمل الأطفال في الأردن للتمدن السريع، والتحول الاقتصادي والاجتماعي الذي طرأ على المجتمع الأردني في النصف الثاني من القرن العشرين، إذ أدى الضغط الواقع على المناطق الريفية، بسبب الجفاف وانحباس الأمطار وقلتها، بالإضافة إلى عدم جدوى تربية الماشية في الريف والبادية، كل ذلك أدى إلى انتقال الكثير من المزارعين من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية طلباً للعمل في دوائر الدولة المختلفة. يضاف إلى ذلك، أن معدل حجم الأسرة في الأردن مرتفع جداً، وهذا يرتب زيادة في مصاريف الأسرة، سواء على التعليم والصحة أو على توفير الغذاء والملبس والكساء، مما دفع بعض الأسر للزجّ بأطفالها إلى سوق العمل بشكل مبكر.[14]

مشكلة الدراسة:

إن ظاهرة عمل الأطفال ظاهرة قديمة جديدة، سواء في المجتمعات العالمية أم في المجتمع الأردني، إذ عرفت المجتمعات، ومنها المجتمع الأردني، أعمالاً خاصة بالأطفال، كرعي الماشية، وجني المحصول مع الأسرة، وبعض الأعمال التي لا تحتاج إلى مجهود عضلي وجسمي كبيرين. وقد امتاز عمل الطفولة سابقاً بكونه عملاً أسرياً/ عائلياً، يتشارك فيه مع أفراد الأسرة، ويوزع بينهم حسب قدراتهم وأعمارهم، وقد تطور هذا العمل بتطور المجتمع، وبتطور الظروف المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية. ولأن الدراسة الحالية تهدف إلى تعرَف الأنشطة الاقتصادية للأطفال العاملين، من سنّ السادسة عشرة فما دون، لذا فإن الدراسة الحالية تهتم بتعرف أسباب عمالة الأطفال في الأردن، والظروف التعليمية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

س1: ما أسباب عمل الأطفال في الأردن كما يراها الأطفال أنفسهم؟

س2: ما الظروف التربوية والاجتماعية والاقتصادية للأطفال العاملين وذويهم في الأردن؟

س3: ما النتائج الناجمة عن عمالة الأطفال في الأردن؟

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الاعتبارات التالية:

1. أنها توفر معلومات وبيانات عن الأطفال العاملين في القطاعات المختلفة لمن يريد المزيد من البحث، أو الإطلاع على هذه الظاهرة.
2. إثراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع.
3. مساعدة صانع القرار، سواء في وزارة التربية والتعليم، أو في وزارة التنمية الاجتماعية، أو في وزارة العمل، أو في المجلس الوطني لشؤون الأسرة، في معرفة حجم هذه الظاهرة، واقتراح الحلول لها.
4. معرفة احتياجات هذه الفئة من المواطنين وظروفها، لعل ذلك يساعد في رسم الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها معالجة هذه الظاهرة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تعرّف الأنشطة الاقتصادية للأطفال، ممن هم دون سن السادسة عشرة، الذين يعملون بشكل منتظم أو متقطع أو موسمي، بهدف توفير سبل العيش لأنفسهم ولأسرهم، إضافة إلى معرفة حجم مشكلة عمالة الأطفال في الأردن، من خلال المعلومات المتاحة والبيانات الميدانية. كما تهدف أيضاً إلى معرفة الظروف التعليمية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الفئة من الأطفال وذويهم.

وأخيراً تهدف هذه الدراسة إلى تقديم التوصيات والمقترحات حول الإجراءات الوقائية والعلاجية اللازمة للقضاء على عمالة الأطفال غير المشروعة قانونياً.

التعريف بالمصطلحات:

1. عمالة الأطفال: هم الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن (16) سنة، ويعملون في الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية والخدمية، بعيداً عن الأسرة ومقابل أجر مادي.

2. الخصائص الاجتماعية: هي مجموعة العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة، وحالة الأسرة من حيث تعدد الزوجات، والطلاق، وعدد أفراد الأسرة.
3. الخصائص الاقتصادية: ويقصد بها مستوى دخل الأسرة وظروفها المعيشية، وحالة الأسرة من حيث الغنى، والفقر، والبطالة، ونوعية المسكن، ومستوى الحياة اليومية، ومهنة الوالدين.
4. الخصائص الأسرية: ويقصد بها عدد أفراد الأسرة، والمشكلات الأسرية، والعنف الأسري، والترتيب الولادي للأطفال العاملين.
5. الخصائص التعليمية: ويقصد به هنا المستوى التعليمي الذي حصل عليه كل من الطفل العامل ووالديه، وعدد مرات الرسوب، والإعادة، والتسرب المدرسي، والمرحلة الدراسية التي ترك فيها الطالب/ العامل المدرسة، والمشكلات الدراسية المختلفة.

حدود الدراسة:

عند تعميم نتائج هذه الدراسة يجب أخذ الحدود التالية بعين الاعتبار:

1. تتحدد نتائج هذه الدراسة بالعينة التي تتناولها والمتمثلة بالأطفال دون سن (16) سنة، العاملين بشكل كلي أو جزئي أو موسمي في مؤسسات إنتاجية.
2. تتحدد نتائج هذه الدراسة بالأداة المستخدمة في تعرّف "عمالة الأطفال في الأردن" والمطورة من الباحث، ومن ثم فإن نتائج هذه الدراسة قد لا تتفق مع نتائج دراسات أخرى استخدمت أدوات مختلفة.
3. تحدد هذه الدراسة مكانياً بستّ محافظات هي: العاصمة عمان، والزرقاء، وإربد، والمفرق، ومأدبا، والبلقاء، حيث توجد غالبية الأطفال العاملين فيها، وفي أماكن محددة منها مثل: المخيمات، والأسواق الشعبية، والأحياء الفقيرة، والمدن الصناعية والحرفية، ومجمع السفريات، والحسبة المركزية.
4. وأخيراً تتحدد الدراسة زمنياً بالفترة الواقعة بين شهر أيار 2006 وشهر آب من العام نفسه.

الدراسات السابقة:

إن الدراسات والبحوث الجادة التي تناولت موضوع عمالة الأطفال قليلة، وسنشير في هذا الجزء من الدراسة إلى أهمها:

أجرى بونت (1993) Bonnet دراسة بعنوان "عمالة الأطفال في أفريقية" دلت على وجود صلة مباشرة بين عمالة الأطفال ومشكلات التعليم الأساسي، بالإضافة إلى ارتباط المستوى الاقتصادي للأسرة بمستوى أفرادها الدراسي، وانعكاس ذلك على الأداء والطموح الدراسي للأطفال. وأمام زيادة تكلفة التعليم بالنسبة لبعض الأسر الفقيرة، وعجز النظام التعليمي عن تحقيق النقلة الاجتماعية للداخلين فيه، وفشله في تزويدهم بمهارات عملية ذات الارتباط بالواقع، فإن النتيجة لن تكون إلا ما نلحظه من ارتفاع في معدلات التسرب في أوساط طلبة المراحل الأساسية من ذوي الدخول المتدنية، لذا فإن الباب الوحيد المفتوح لهم بعد إخفاقهم الدراسي هو الانخراط في حقل العمل، أو البحث عنه.

كما أجرى العزايزة (1999) دراسة بعنوان "ظاهرة تشغيل الأطفال في السياق الثقافي الاقتصادي: دراسة إنثروبولوجية في مدينة إربد"، هدفت إلى تعرّف الأسباب الدافعة لظاهرة عمالة الأطفال في إربد، والآثار المترتبة على ذلك. بلغت عينة الدراسة 302 طفل من عمر 7 – 16 سنة.

أظهرت نتائج الدراسة أن الأطفال العاملين في مدينة إربد ينتسبون في أصولهم الإثنروبولوجية والريفية لأسر من اللاجئين الفلسطينيين، ومن أسر هاجرت عبر فترات زمنية مختلفة من القرى الريفية القريبة من مدينة إربد، وتقيم هذه الأسر في أحياء التركمان، وحنينا، ومخيم إربد، حيث كان للدوافع الاقتصادية والثقافية دور في نمو ظاهرة تشغيل الأطفال بوصفها استراتيجية تعتمدها الأسر في زيادة دخلها. وأظهرت نتائج الدراسة أن هنالك علاقة بين التسرب من المدارس وكل من تدني المستوى التعليمي للوالدين، وكبر حجم الأسرة، والذي بلغ معدله تسعة أشخاص، وجماعة الرفاق في المدرسة والحي، وتشغيل الأطفال جزئياً وموسمياً في مشاريع الأسرة والأقرباء والجوار، حيث شكلت مقدمة لتكيّف الأطفال في سوق العمل على حساب التعليم. وأشارت الدراسة إلى أن الآثار الاجتماعية لهذه الظاهرة تبلورت في الكثير من المظاهر والنتائج السلوكية لدى الأطفال منها: الألفاظ البذيئة، والشجار الدائم، والتدخين، وتناول المشروبات، وشم المواد الطيارة، وممارسة اللواط، وفي مجموعة من السمات الشخصية المتمثلة في الخوف الدائم من الآخرين، وفقدان الحرية، والعدوانية، وخشية التعبير عن المشاعر، وفقدان القيمة والكرامة الإنسانية لديهم.

أما مؤسسة كويست سكوب (Questscope) للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط، وبالتعاون مع جمعية حماية الأسرة والطفولة، فقامت بدراسة بعنوان "عمالة الأطفال في إربد" عام (1999). وشملت الدراسة مجتمع مدينة إربد، حيث تم إجراء (81) مقابلة مع أطفال عاملين في المواقع التالية: شوارع وسط البلد، وشارع جامعة اليرموك، وسوق الخضار المركزي (الحسبة)، ومجمعات الباصات، والمدينة الصناعية. كما تم إجراء (27) مقابلة أسرية في أحياء مختلفة من مدينة إربد. وكشفت نتائج الدراسة ما يلي:

- يعاني الأطفال من استغلال اقتصادي واضح، حيث يبلغ معدل ساعات عمل الأطفال 9 ساعات يومياً، بمعدل دخل يومي 2.2 دينار فقط بغض النظر عن الأعمال التي يزاولونها.

- تعدَ الأعمال جميعها التي يعمل بها الأطفال – وتم ذكرها– خطرة، حيث يتعرض الأطفال لحوادث دهس في الطرقات، أو يتعرضون لأشعة الشمس الحارقة، بالإضافة إلى المخاطر الأخرى الناتجة عن استخدام الآلات، والأدوات الحادة والمواد الطيارة، والأهم من ذلك الاستغلال الجسدي.
- يعمل بعض الأطفال لأسباب مختلفة، إما لحاجة الأسرة الاقتصادية، أو للموقف السلبي لدى بعض الأهالي من المدرسة ومن التعليم بشكل عام، حيث إن بعض الأهالي يفضلون أن يتعلم أبناؤهم مهنة، بعيداً عن الشلل والممارسات العنيفة التي يتعرض لها الأطفال، ولإيمان الأهالي أيضاً بعدم جدوى التعليم، بالإضافة إلى عدم قدرة بعض الأطفال على التكيف المدرسي.
- إن الاكتظاظ السكاني في بعض الأحياء السكنية، وزيادة حجم الأسر، والضغوط الاقتصادية، وتدني مستوى تعليم الأبوين، أدى إلى خروج الأطفال إلى سوق العمل بتشجيع من الوالدين.
- أهم علاقة يرتبط بها الطفل في حي التركمان، هي علاقة الشلة، حيث إنها تطغي على علاقة الطفل بأسرته، فمثلاً يرتبط قرار ترك الطفل للمدرسة بكون أفراد الشلة متسربين من المدرسة، أو تاركين للمدرسة.

وفي دراسة للوقالاك وإمبوأمبو (Lugallak & Mbwambo 1999)) بعنوان "أطفال الشوارع وحياة الشارع في المدن التانزانية: ثقافة البقاء ومضامينها"، على عينة مكونة من (200) طفل شارع، أظهرت نتائج الدراسة أن ما يميز أطفال الشوارع هو عيشهم في الشارع، دون وجود ملجأ ملائم، وفقدهم اتصالهم مع أسرهم، وهم لا يخضعون لأية رعاية أسرية، فهم مسئولون عن حياتهم، فقد خططوا لاستمرارية حياتهم، وقد طوروا أنفسهم مادياً وثقافياً ونفسياً، حيث إن 18% منهم هاجروا للمدينة عندما كانت أعمارهم 8–10 سنوات، مما يعني أنهم مخلوعون من جذورهم. وتراوحت أعمار أطفال العينة ما بين 8–16 سنة، وكلهم هاجروا إلى دار السلام من مناطق أخرى، وكذلك بينت الدراسة أن 52% من الأطفال يعيشون في الشارع منذ مدة لا تقل عن خمس سنوات، وأن 92% منهم لم يذهب للمدرسة ولا يعرف القراءة.

وتهدف دراسة سليمان ومرقة (2002)، وهي بعنوان "أضواء على ظاهرة عمالة الأطفال: مقاربة نقدية"، إلى رصد حجم ظاهرة عمالة الأطفال على المستويين الأردني والعربي، ومعرفة الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة، والنتائج المترتبة عليها. وتوصلت الدراسة إلى أن الوعي بظاهرة عمالة الأطفال وأبعادها لا يزال متدنياً، ولا يتناسب على الإطلاق مع تلك الظاهرة وانعكاساتها. وقد اقترحت الدراسة بعض التوصيات التي تسهم بالعمل على مكافحة تلك الظاهرة، والحد من سطوتها، والتوصيات هي:

1. العمل على إجراء دراسات عميقة وموسعة، لاستقصاء مكامن الظاهرة، باستجلاء أبعادها وآثارها، وتحديد معدلات انتشارها.
2. ترسيم سياسات توعية بأخطار الظاهرة وتداعياتها على المجتمع بأنساقه كافة، وتنفيذ تلك السياسات.
3. تبني برامج تعاونية منسقة بين الأطراف والقطاعات المختلفة الرسمية والشعبية المعنية، للحد من تفاقم الظاهرة وتسارع شيوعها.
4. زيادة الاهتمام بظاهرة التسرب المدرسي، ووضع الخطط والبرامج الكفيلة بمعالجتها قدر المستطاع، بوصفها من المسببات الرئيسة لبروز مشكلة عمالة الأطفال.
5. استثمار وسائل الإعلام وقنواته، ومؤسسات التربية والتعليم، لإشاعة القيم الإنسانية النبيلة وتعزيزها، من تكافل وتعاون وتراحم، ومحاربة القيم المادية الاستهلاكية الداخلية، وتوظيف موروثنا الثقافي من القيم الأصيلة في هذا الاتجاه.
6. إيلاء العناية القصوى للمؤسسة الأسرية، بصفتها البيئة الاجتماعية الأولى المنوط بها مهمة تنشئة الأطفال وتربيتهم تربية سوية متوازية، تدخل قيم المجتمع المتوخاة، وتدشن معاييره المنشودة.

أما دراسة ستيفنسون (2001) Stephenson التي هدفت إلى تعرّف مفهوم ظاهرة أطفال الشوارع، والأسباب الدافعة لهذه الظاهرة في مدينة موسكو، فقد تكونت عينة الدراسة من 123 طفل شارع، تراوحت أعمارهم مابين 7–17 سنة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن العمليات الاجتماعية الناتجة عن انهيار البناء الاجتماعي السوفياتي، الذي كان يوفر رعاية اجتماعية شاملة، وتوظيفاً كاملاً، أدت لفقدان الوظيفة الدائمة، وانهيار مستويات المعيشة، وازدياد العزلة الاجتماعية، ونتج عن ذلك مشكلات سلوكية تتضمن عنفا أسريا، وتجاهلاً للأطفال، وإساءة معاملتهم. كما أظهرت النتائج أن أطفال الشوارع كانوا قد هاجروا إلى موسكو من مناطق تواجه مصاعب اقتصادية، ومستوى فقر عائلي عالي المستوى، حيث إن ثلثي أطفال العينة كانوا هاربين، وهذا الهروب كان من أسر غير كاملة، أو أسر أعيد بناؤها أو سجَّن يمزق الصراع أوصالها.

أما دراسة سيلفا (2002) Silva التي أجريت في الفلبين، وهدفت إلى تعرّف مفهوم ظاهرة أطفال الشوارع، والعوامل التي تدفعهم للعيش بالشارع والعمل فيه، والآثار الناتجة عن وجودهم في الشارع، والمتمثلة في استغلالهم في الدعارة واضطهادهم، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر من 40% من سكان الفلبين يعيشون تحت خط الفقر، ومن ثم ليس من الغريب أن نجد الأطفال غالباً ما يكونون مدفوعين بظروف السعي لمساعدة الأهل، لتوفير وسائل العيش، أو إيجاد معيشتهم الخاصة في شوارع مانيلا، فمعظم أهل هؤلاء الأطفال هاجروا من مناطق فقيرة على أمل أن يجدوا فرص عمل أفضل في

المدينة، لكنهم فوجئوا بمستوى فقر رهيب بسبب انخفاض مستوى التعليم. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أنه يوجد في الفلبين حوالي 30 ألف طفل شارع يعيشون حول مانيلا، 70% منهم من الذكور تتراوح أعمارهم ما بين 7–17 سنه، وإن هنالك حوالي 75% من أطفال الشوارع في الفلبين والكثير من أطفال دول آسيا يعودون لبيوتهم وعائلتهم يومياً، بعد العمل أو التسول في الشوارع، والكثير منهم يذهب للمدرسة لنصف يوم، وحوالي 25% يعيشون في الشوارع نتيجة لهجرهم من الأهل، أو بسبب الاضطهاد الجسدي والجنسي في البيت، وهؤلاء الأطفال انقطعوا عن الدراسة، ولا يمكنهم الاتصال بأهلهم، وبعضهم يستخدمون أو يستغلون في الدعارة، والكثيرون منهم ضحايا الاضطهاد.

وأوضحت دراسة البدري (2003) التي كانت بعنوان "مدخل لحل مشكلة أطفال الشوارع في مصر"، وأجريت على 3000 طفل، أن أهم أسباب الظاهرة في مصر يعود إلى التفكك الأسري المصاحب لسوء الحالة الاقتصادية للأسرة، والطلاق، وتعدد الزوجات، وسوء المعاملة الوالدية، والإجبار على العمل، والجهل، والأمية. وبينت نتائج الدراسة أن حجم الظاهرة في مصر في تزايد مطّرد. وبالنسبة لخصائص الأطفال أشارت الدراسة إلى أنهم يتصفون بما يلي: تتراوح أعمارهم في الفئة العمرية بين 8–15 سنة، وأغلبهم ذكور، وهم قادمون من المحافظات المختلفة، نتيجة لهجرة الأهالي غير المنتظمة من الريف للمدينة بحثاً عن مصادر الرزق وفرص العمل، وتنتشر بينهم الأمية نتيجة إخراجهم وحرمانهم وتسربهم من التعليم، ويمارسون الأعمال الهامشية مثل بيع المناديل الورقية، أو بعض السلع البسيطة ومسح زجاج السيارات، والتسول، وادعاء المرض، ومسح الأحذية.

أما دراسة النجار وشكري (2003) فقد هدفت إلى تعرّف العوامل والمحددات الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في بروز ظاهرة عمالة الأطفال في البحرين، وتكونت عينة الدراسة من (135) فرداً من الأطفال العاملين في المجالات التي تستقطب الأطفال، وأهمها: نقل الأمتعة، وتنظيف السيارات، والبيع على مفارق الطرق والإشارات الضوئية. وكشفت نتائج الدراسة عن العوز الاقتصادي للأسرة، وعجزها عن الوفاء بحاجاتها الضرورية، أو بعض الحاجات الأساسية لأبنائها الأطفال الداخلين في سوق العمل. كما بينت نتائج الدراسة أيضاً أن الغالبية العظمى من الأطفال العاملين تقطن في القرى (78.6%) ومعظمهم جاءوا من الأسر التي يزيد عدد أفرادها على 9 أفراد (73.4%)، ومن أسر لا يعمل غالبية آبائهم(87.3%). ومن ذوي الدخول المتدنية. وأخيراً كشفت نتائج الدراسة أن غالبية أفراد العينة (82.9%) مازالوا طلبة في المدارس وأغلبهم في المرحلة الإعدادية (أي الصف السابع وحتى العاشر).

أما دراسة الخطيب (2003) التي كان عنوانها "عمل الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، وقدمت إلى المؤتمر العربي، لوضع استراتيجية للحد من ظاهرة عمل الأطفال، الذي عقد في القاهرة في الفترة ما بين 12 – 16 تشرين الأول لعام 2003م، فقد أشارت إلى بعض البيانات والإحصائيات وعلى النحو التالي:

- يقدر عدد الأطفال العاملين ضمن الفئة العمرية ما بين 5 – 14 سنة، بحوالي 13.4 مليون نسمة، وهو عدد مساو لعدد السكان في ثلاث من دول الإقليم، ويمثلون 6% من مجموع الأطفال العاملين في العالم.
- لا توجد بيانات ومعلومات إجمالية حول الأطفال العاملين من الناحية العمرية والنوعية والتقسيم الجغرافي والحضري.
- المعلومات الموجودة غير محدّثة، وغير منظّمة، وغير شاملة، وغير دقيقة.
- ملاحظات لجنة حقوق الطفل تؤكد تزايد عدد الأطفال الذين يعملون في أنشطة اقتصادية خطرة، في كل من مصر والعراق، والكويت، وجيبوتي، وإيران، وخطورة استخدام الأطفال في سباق الهجن في دول الخليج العربي.

وفي عام 2005م أجرت جمعية حماية الأسرة والطفولة، بالتعاون مع مركز المعلومات والبحوث في مؤسسة الملك الحسين بن طلال، دراسة بعنوان "عمالة الأطفال في مدينة إربد"، هدفت إلى معرفة خصائص الأطفال العاملين وأسرهم في مدينة اربد. وتألفت عينة الدراسة من (132) طفلاً عاملاً، و(73) أسرة، و(6) من آباء الأطفال العاملين، و(12) من أمهات الأطفال العاملين، و(9) من القيادات المحلية. وتوصلت الدراسة إلى الكثير من النتائج المهمة، ومن أهم هذه النتائج:

- الأطفال يتعرضون للإساءة في البيت، والمدرسة، والعمل وفي المجتمع.
- شعور الأطفال بأنهم منبوذون من أسرهم وأصحاب العمل والمجتمع بشكل عام.
- محدودية وعي الأسر بالمتطلبات النمائية للأطفال، واقتصار تركيز الأسر على الجانب الغذائي، على الرغم من محدودية توفيره.
- تدني المستوى الاقتصادي حال دون قدرة بعض الأسر على تغطية الاحتياجات التعليمية للأطفال.
- محدودية النظام التعليمي في توفير البيئة التعليمية المناسبة لفئة الأطفال العاملين.

التعليق على الدراسات السابقة:

في ختام عرضنا لبعض الدراسات ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة، يمكننا القول:

1. إن معظم عينات الدراسات السابقة التي اطلعنا عليها تناولت في المقام الأول أطفال الشوارع، ولذلك اقتصرنا بعرض الدراسات الأكثر قرباً لموضوع الدراسة الحالية.
2. إن معظم الدراسات ركزت على مدينة واحدة في الدولة الواحدة، لكنها لم تتناول المحافظات كلها والأقاليم أو غالبيتها في الدولة المدروسة.
3. اعتمد غالبية الباحثين على الاستبانة وحدها أداة لجمع المعلومات والبيانات، أما الدراسة الحالية فقد اعتمدت، بالإضافة إلى الاستبانة، على المقابلات الشخصية وفي حدود ما سمح به أفراد العينة بذلك.
4. على الرغم من كل ما ذكر أعلاه، فقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في بناء أداة دراسته، وفي صياغة أسئلة الدراسة، وفي الإثراء من الأدب النظري الذي تناول العوامل المختلفة التي تدفع الأطفال إلى ترك المدرسة والالتحاق بمؤسسات العمل المختلفة. وعليه، يرى الباحث أن هذه الدراسة قد تميزّت عن غيرها من الدراسات السابقة بأنها تناولت المحافظات والأقاليم الرئيسة التي يوجد فيها غالبية الأطفال العاملين في الأردن.

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج المسحي (الكمي والنوعي) التحليلي للعينة الواحدة المتاحة، في مناطق العمل ويتضمن:

1. مسح الأطفال العاملين باستخدام الاستبانة.
2. المقابلات الشخصية لأفراد العينية.
3. الاطلاع على المصادر الأولية والثانوية والمسوحات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع.

مجتمع الدراسة وعينتها:

بما أنه لا تتوافر معلومات إحصائية دقيقة في الأردن عن حجم عمالة عمل الأطفال، على المستوى الوطني، قبل إجراء هذه الدراسة، لذلك فإن مجتمع الدارسة سيتكون من الأطفال جميعهم العاملين في المحافظات التالية: (عمان، والزرقاء، وإربد، والمفرق، ومأدبا، والبلقاء).

أما عينة الدراسة فهي عينة هادفة (مقصودة)، أي (أسلوب العينة بالصدفة) وذلك من خلال زيارة الأماكن التي يتوقع أن يوجد فيها أطفال يعملون كلياً أو جزئياً أو موسمياً في محافظات مجتمع الدراسة. وعلى العموم تكونت عينة الدراسة – بشكلها النهائي – من (81) طفلاً من الأطفال العاملين في مواقع مثل: (المدن الصناعية والحرفية، وأسواق الخضار المركزية، والأسواق الشعبية، والإشارات المرورية، ومجمعات الباصات، والمخيمات) في المحافظات قيد الدراسة. وقد قابل الباحث ومساعدوه مئات الأطفال العاملين في تلك المحافظات، لكن الكثير منهم رفض المقابلة نهائياً، أو امتنع عن الإجابة أو الإدلاء بأية معلومات، حتى إن بعضهم استعمل العنف والتهديد مع بعض مساعدي البحث، مما ترتب عليه انخفاض عدد أفراد عينة الدراسة إلى (81) حالة مقابلة. ويبين الجدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المحافظة والجنس.

الجدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المحافظة والجنس

المحافظة	الجنس	
	ذكر	أنثى
الزرقاء	24	9
إربد	7	6
عمان	13	5
مأدبا	3	–
البلقاء	6	–
المفرق	3	5
المجموع	56	25

أداة الدراسة:

لتحقيق هدف هذه الدراسة، المتمثل بمعرفة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، اطلع الباحث على الأدب التربوي المتوافر في هذا المجال، وكذلك على المقاييس المتعلقة بعمالة الأطفال. ومن أهم المقاييس التي استفاد منها الباحث في بناء هذه الأداة مقياس النجار وشكري (2003)، ومقياس شحاتيت ودبدوب (2002)، ومقياس عبود (1997). وقد استفاد الباحث من فقرات هذه المقاييس بتطوير أداة جديدة، روعي في صياغة فقراتها البساطة والوضوح، وقد توزعت الأداة على خمسة أقسام، هي: القسم الأول، وتألف من معلومات أولية مثل العمر، والجنس، و تاريخ المقابلة، والقسم الثاني، وهو عبارة عن معلومات تتعلق بالمدرسة وبالعملية التعليمية، وتكون هذا القسم من خمسة أسئلة، أما القسم الثالث، فيتعلق بمعلومات عن العمل الذي يقوم به الأطفال، وتألف من 22 سؤالاً، أما القسم الرابع، فيتكون من بيانات متعلقة بالأسرة التي جاء منها العامل، وعدد أسئلة هذا القسم (19) سؤالاً. أما القسم الخامس والأخير، فهو عبارة عن سؤال مفتوح يطلب من الطفل العامل أن يصف فيه يوماً من أيام العمل في المؤسسة التي يعمل فيها.

صدق الأداة:

لضمان صدق الأداة قام الباحث بعرض الأداة على عشرة من المحكمين المتخصصين في التربية، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، وقد

طلب الباحث من المحكمين التأكد من السلامة اللغوية، وانتماء الفقرات، لأبعادها، وإجراء التعديلات الضرورية في محتوى الفقرات، وأية إضافات إلى فقرات الأداة، أو حذف ما يرونه مناسباً. وفي ضوء ملاحظات المحكمين تبين أن بعض الفقرات كان ارتباطها بمجالات الاستبانة متدنياً، فاستبدل بها فقرات جديدة تم التأكد من صدقها المنطقي، وبذا أصبح عددها (46) فقرة موزعة على ثلاثة أقسام.

ثبات الأداة:

قام الباحث باستخراج ثبات الأداة باستخدام طريقة الاختبار، وإعادة الأختبار (Test-Retest)، بفارق زمني مدته أسبوعان، على مجموعة تألفت من عشرة أطفال عاملين، وتبين أن معامل ثبات الأداة الكلي بلغ (0.83). وبهدف زيادة الدقة في ثبات الأداة قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي، وذلك باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Crunbach Alpha)، فكان الثبات للاختبار الكلي (0.87)، وعد هذا المقدار من الثبات دالاً على الثبات، وكافياً لأغراض هذه الدراسة.

إجراءات الدراسة:

تم اعتماد المقابلة الشخصية لأفراد العينة، لأسباب تتعلق أولا بطبيعة أفراد العينة وظروفها، إذ أن غالبيتهم من الفئات ذات المستوى التعليمي المتدني، والتي لا تعرف القراءة والكتابة، وثانياً لسهولة إجراء المقابلة، وإعطاء الباحث أو مساعدي البحث فرصة أكبر للحصول على المعلومات بشكل دقيق ومباشر، وفي الوقت نفسه لضمان استرداد الاستبانة. هذا مع العلم أن الباحث قام بتدريب مساعدي البحث على كيفية إجراء المقابلة ومساعدة المبحوث / المُقابل عن الإجابة عن الأسئلة، وأحيانا مساعدته بملء الاستبانة من الباحث نفسه أو مساعديه. لعدم معرفة بعض المبحوثين بالكتابة، أو عدم رغبة بعضهم القيام بملئها، لانشغاله بأمور تتعلق بالعمل، أو البيع، أو بالزبائن بشكل عام. كما درِّب مساعدو البحث على خلق أجواء نفسية مريحة لأفراد العينة، كي يحصل على ثقتهم، ومن ثم يستطيع التحدث معهم، مع إعطائهم حرية إجراء المقابلة في الزمان والمكان المناسبين. كما لجأ الباحث ومساعدوه إلى زملاء أفراد العينة الذين تمّت مقابلتهم، ووثقوا بفريق البحث، وأحياناً كان يتم إجراء المقابلة من خلال أصحاب المحلات والورش الذين لهم علاقة مباشرة بأفراد العينة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

يتضمن هذا الجزء من الدراسة عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، ومناقشة هذه النتائج، وسيتم عرض النتائج وفقاً لأسئلتها.

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: "ما أهم أسباب عمل الأطفال في الأردن كما يراها الأطفال أنفسهم؟".

الجدول (2) توزيع أفراد العينة على أسباب ترك المدرسة

أسباب ترك المدرسة	العدد	%
مساعدة الأسرة مادياً	36	44.4
ضعف مستوى التحصيل الدراسي	14	17.3
الرغبة في تعلم مهنة	4	4.9
سوء معاملة المدرسين والإداريين	6	7.4
ضغط الأسرة	5	6.2
أسباب أخرى (شخصية وغيرها)	16	19.8
المجموع	81	%100

تبين من خلال المقابلات الشخصية، ومن خلال إجابات أفراد العينة عن السؤال الثاني من القسم الثاني من الاستبانة: ما أسباب تركك المدرسة؟ أن الأسباب التي أدت بأفراد عينة الدراسة إلى ترك المدرسة، والالتحاق بسوق العمل هي الأسباب التالية والموضحة في الجدول (2).

يشير الجدول (2) إلى أن أسباب ترك المدرسة لدى أفراد العينة تباينت ما بين "مساعدة الأسرة مادياً" وبنسبة 44.4%، إلى "الرغبة في تعلم مهنة" وبنسبة 4.9%. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الفقر والعوز المادي هما من أهم الأسباب الداعية لترك المدرسة، والانخراط في سوق العمل مبكراً، لاسيما إذا عرفنا أن متوسط عدد أفراد أسر عينة الدراسة هو (6–10) أفراد وبنسبة 69.1% من العينة، وهذا العدد مرتفع جداً مقابل مستوى الدخل المنخفض للأسرة، ويأتي في المرتبة الثانية من الأسباب "ضعف مستوى التحصيل الدراسي" وبنسبة 17.3%، وهذا يدل على أن العوامل المدرسية كالمنهج، أو المدرّس، أو البيئة المدرسية نفسها، لها دور كبير قي ترك الطفل للمدرسة، كما أن ضعف التحصيل الدراسي يولّد عند الطالب شعوراً بالنقص والتخلف عن زملائه، فيضطر إلى الهرب من المدرسة، إما إلى الشارع متسكعاً، أو إلى أمكنة العمل المختلفة. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة أبو حمدان (2005)، ودراسة Bonnet (1993)، ودراسة رمزي (1998)، ودراسة النجار وشكري (2003).

واحتل سبب "سوء معاملة المدرسين والإداريين" الترتيب الثالث وبنسبة 7.4%، كما احتل سبب "ضغط الأسرة" الترتيب الرابع وبنسبة 6.2%. وهذه النتيجة تعزز إجابة أفراد عينة الدراسة عن السؤال التالي: عندما بدأت العمل أول مرة هل كنت مجبراً على ذلك أو كان ذلك باختيارك؟ إذ أجاب 34.6% من أفراد العينة أنهم أجبروا من أسرهم على الالتحاق بالعمل وترك المدرسة، نظراً للظروف العائلية الصعبة، ولارتفاع تكاليف المعيشة وتعقدها، وعدم جدوى التعليم بالنسبة إليهم، عدا فشلهم في الدراسة، وسوء معاملة بعض المدرسين، والعقاب المدرسي المتكرر، مما أدى بهم للبحث عن عمل ما لمساعدة

الأهل، والحصول على مصروف باستقلالية عن الوالدين، أي مساعدة الطفل لنفسه (محاولة بناء شخصية باستقلالية تامة عن الأهل).

أما السبب الذي احتل الترتيب الأخير فهو: "الرغبة في تعلّم مهنة" وبنسبة 4.9%، وهذا يدل على توجه أفراد العينة إلى الاستقلالية من ناحية، وإلى الاستمرار في تعلم مهنة الأب من ناحية أخرى.

أما الأسباب الأخرى، التي ذكرها أفراد العينة لتركهم المدرسة والالتحاق بسوق العمل، فبلغت نسبتها 19.8%.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: "ما الخصائص التربوية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية للأطفال العاملين وذويهم في الأردن؟"

1. البيانات الشخصية لعينة الدراسة:

الجدول (3) توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	%
8 – 10	2	2.5
11 – 13	11	13.6
14–16	68	83.9
المجموع	81	100

يتضح من الجدول (3) أن 83.9% من أفراد العينة تقع أعمارهم بين (14 – 16) سنة، في حين أن 13.6% من أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين (11 – 13) سنة، وبلغت نسبة الفئة الأخيرة (8 – 10) سنوات 2.5%. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الفئتين العمريتين (8 – 10) و(11 – 13) سنة، هما نسبياً من الأعمار الصغيرة التي لا تقوى على العمل الذي يحتاج إلى قوة عضلية وجسدية، بالإضافة إلى مهارات معرفية وعقلية وانفعالية غير متوافرة لدى هاتين الفئتين، على عكس الفئة الثالثة (14 – 16)، التي تمتلك مثل هذه القدرات والمهارات، فيتطلع أفرادها إلى الهروب من المدرسة (التسرب المدرسي) والالتحاق بسوق العمل، نتيجة للأسباب التي أوردناها خلال عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الأول.

الجدول (4) توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	%
ذكر	56	69.1
أنثى	25	30.9
المجموع	81	100

يتضح من الجدول (4) أن 69.1% من أفراد العينة هم من الذكور، وأن 30.9% هن من الإناث. ويمكن تفسير ذلك إما لأن غالبية البنات العاملات رفضن المقابلة أو إعطاء أية معلومات عن عملهن، أو لأن الثقافة المجتمعية السائدة لا تسمح بذهاب الفتاة من عمر صغير إلى سوق العمل، هذا بالإضافة إلى أن الأسر الأردنية، وفي حالة السماح للبنت بالالتحاق بالعمل، فإنها تسعى لأن يكون عملها في مجالات محددة مثل: الخياطة، والحياكة، والتطريز، وصالونات التجميل، وكل مهنة لها ارتباط مباشر بطبيعة البنت.

الجدول (5) توزيع أفراد العينة من حيث ترتيب الطفل الذي يعمل بين إخوانه

ترتيب الطفل العامل بين إخوانه	العدد	%
الأخ الأول	61	79.2
الأخ الثاني	11	14.3
الأخ الثالث	5	6.5
الأخ الأول والثاني	23	29.9
الأخ الثاني والثالث	5	6.5
الإخوة جميعهم	11	14.3

يشير الجدول (5) إلى أن 79.2% من أفراد عينة الدراسة العاملين هم من فئة الأخ الذي ترتيبه الأول، وأن 29.9% هم من فئة الأول والثاني، في حين أن العاملين من فئة الثاني والثالث لا يمثلون إلا 6.5% من أفراد العينة، وأن 14.3% من أفراد العينة العاملين هم من فئة الإخوة جميعهم. ويمكن تفسير ارتفاع نسبة العاملين من فئة الأخ الأول، وفئة الأول والثاني، بأن الأسرة بوصفها وحدة اجتماعية رئيسة في المجتمع الأردني، يتعاون أفرادها، ويتبادلون الأدوار في تحمل المسؤولية، لأن الثقافة المجتمعية السائدة تشجع الولدين الأول والثاني على تحمل المسؤولية الأسرية، والقيام بأعمال لمساعدة بقية أفراد الأسرة، لاسيما أن الذين يعملون في القطاعات المختلفة دون سن العمل المسموح به، يعملون بسبب الحاجة الاقتصادية والظروف الحياتية الصعبة.

2. الخصائص التعليمية لعينة الدراسة: تؤدَي الخصائص التعليمية للأطفال دوراً هاماً في انتشار ظاهرة عمالة الأطفال، وذلك لأن التسرب المدرسي يعد من المصادر الرئيسة لعمالة الأطفال. وعندما سئل أفراد العينة: هل مازلت في المدرسة؟ أجاب (65) منهم، أي ما نسبته 80.2%، أنهم تركوا المدرسة، في حين أجاب (16) فرداً، أي بنسبة 19.8%، أنهم مازالوا على مقاعد الدراسة، ويعملون في العطل الصيفية والأعياد وغيرها من العطل، كما أجاب بعضهم أنهم يعملون بعد العودة من المدرسة، ويقومون بأعمال البيع التي لا ترتبط بوقت معين، مثل بيع العلكة والمناديل الورقية، والبسكويت، ولعب الأطفال، والزهور الخ... ومثل هذه الأعمال تؤدي بالطفل العامل إلى الإرهاق، وبذل جهد كبير، ينعكس عليه بالكسل والتثاقل في الصباح عندما يحين موعد الذهاب للمدرسة، بالإضافة إلى عدم وجود فراغ لحل واجباتهم المدرسية، مما يسبب لهم إشكالات مع المدرسين وإدارة المدرسة، تؤدي إلى عقوبات بدنية ونفسية، وهذه تؤدي بدورها إلى هروب الطفل العامل من المدرسة، أو التسرب، أو الإعادة، وكلها تؤدي بالمحصلة النهائية، وفي

مرحلة عمرية مبكرّة، إلى ترك المدرسة نهائياً، والانخراط بسوق العمل. ويفسر ترك الأطفال للمدرسة أيضاً بظروف أسرهم الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي أوضحناها سابقاً.

الجدول (6) توزيع أفراد العينة حسب الصف المدرسي

الصف المدرسي	العدد	%
الصف الأول – السادس	24	29.6
الصف السابع – العاشر	55	67.9
الصف الحادي عشر – الثاني عشر	2	2.5
المجموع	81	100

يتضح من الجدول (6) أن غالبية أفراد العينة هم من الفئة التي تكون في المرحلة الإعدادية أو المرحلة الأساسية العليا (الصف السابع وحتى الصف العاشر) وبنسبة 67.9%، يليهم فئة الذين هم في المرحلة الابتدائية (الصف الأول وحتى الصف السادس) وبنسبة 29.6%، وأخيراً جاءت فئة المرحلة الثانوية وبنسبة 2.5%. ويمكن تفسير هذه النسبة المرتفعة من الطلبة التي تسربت من المدرسة في المرحلة الأساسية العليا، بأن السن العمرية والبنية الجسدية لهذه الفئة من الأطفال العاملين، الذين هم أيضاً في مرحلة المراهقة، ويتطلعون دوماً إلى إثبات أنفسهم، واستقلالية دخلهم ومصروفهم، إضافة إلى الاتجاة السائد بينهم من عدم جدوى التعليم والمدرسة، هذه السن تساعدهم على الانخراط في العمل بسهولة، بل وتلقى تشجيعيا من أرباب العمل، كما توضح هذه النتيجة العلاقة المباشرة والقوية بين ترك المدرسة والعمل في هذا العمر.

الجدول (7) توزيع أفراد العينة حسب عدد مرات الرسوب في المدرسة

عدد مرات الرسوب	العدد	%
مرة واحدة	19	23.5
مرتان	9	11
ثلاث مرات	2	2.5
لم يرسب	51	63
المجموع	81	100

يشير الجدول (7) إلى أن 23.5% من أفراد العينة رسبوا مرة واحدة، وأن 11% رسبوا مرتين، أما الذين لم يرسبوا على الإطلاق فكانت نسبتهم عالية 63%. إن نسب الرسوب جميعها (37%) تعود إلى ذهاب أفراد العينة إلى سوق العمل، في أوقات فراغهم وعطلهم، ولم يتوافر لهم الوقت الكافي للدراسة، والتحضير، وحل الوظائف المدرسية، والاستعداد للامتحانات اليومية أو الفصلية أو النهائية، أو حتى القيام بأبسط الواجبات المدرسية. أما الذين لم يرسبوا ونسبتهم 63%، وهي نسبة عالية، فيمكن تفسير ذلك بطبيعة النظام التعليمي الذي يسمح بالترفيع الآلي في الصفوف الابتدائية الدنيا، أي من الصف الأول وحتى الصف السادس، إضافة إلى أن الذين نجحوا في المدرسة يكونون قد حصلوا على الحد الأدنى من علامة النجاح التي هي قريبة من الرسوب.

3. الخصائص الأسرية لعينة الدراسة:

تتضمن الخصائص الأسرية للعينة: حجم الأسرة، والمستوى التعليمي للوالدين، وعمر الوالدين، وطبيعة عمل الوالدين، ونوع السكن، وعدد الغرف في المنزل.

الجدول (8) توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	العدد	%
1 – 5 أفراد	6	7.4
6–10 أفراد	56	69.1
أكثر من عشرة	19	23.5
المجموع	81	100

يبين الجدول (8) توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة، إذ يتضح أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى أسر يتراوح عدد أفرادها بين (6 – 10) أفراد، وبنسبة بلغت 69.1%، وجاءت في المرتبة الثانية، من حيث عدد أفراد الأسرة، الفئة التي ينتمي أفرادها إلى أسر يزيد عدد أفرادها على عشرة أفراد، وبنسبة 23.5%، في حين جاءت نسبة من ينتمون إلى أسر عدد أفرادها (1 – 5) أفراد 7.4%. ولو أخذنا الفئتين الثانية والثالثة معاً، حيث إن عدد أفراد أسرهما مكونة من ستة أفراد فما فوق، لوجدنا أن نسبتهم تصل إلى 92.6%. وهذه نسبة عالية جداً، يترتب عليها مستلزمات اجتماعية واقتصادية وتعليمية. كما أن العدد الكبير لأفراد الأسرة يترتب عليه عدم الرعاية المناسبة، لاسيما إذا تزامن هذا العدد الكبير مع الظروف الاقتصادية الصعبة، وانخفاض الدخل للأسرة؛ إذ كلما ازداد عدد أفراد الأسرة تزداد معه الأعباء الاقتصادية والحياتية، مما ينجم عنه ترك بعض أفراد هذه الأسر المدرسة، والذهاب إلى سوق العمل مبكراً، لمساعدة أسرهم وذويهم.

الجدول (9) توزيع أفراد العينة حسب مع مَنْ يعيش الطفل العامل

مع مَنْ يعيش الآن	العدد	%
مع الوالدين	76	93.8
مع الوالد وحده	–	–
مع الوالدة وحدها	4	5
وحده	1	1.2
المجموع	81	100

يتبين من الجدول (9) أن غالبية أفراد العينة (93.8%) تعيش مع الوالدين، وهذا دليل واضح على أن الوالدين يعرفون أن أطفالهم يذهبون إلى أماكن العمل المختلفة، بل إن بعضهم يشجعونهم على ذلك، سواء كان العمل كلياً أو جزئياً، وذلك بسبب الظروف الاقتصادية السيئة ومطالب الحياة المرتفعة، كما يشير الجدول أيضاً إلى عدم

مقدرة الأطفال على العيش وحدهم (واحد فقط يعيش وحده) لتدني دخلهم من جهة، وصغر عمرهم من جهة أخرى، وبسبب تدخل الأهل وإشرافهم من جهة ثالثة.

الجدول (10) توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للوالدين

المستوى التعليمي للوالدين	الوالد		الوالدة	
	العدد	%	العدد	%
أمي	10	12.4	30	37
ابتدائي (الصف الأول وحتى السادس)	26	32.1	25	30.9
إعدادي (الصف السابع وحتى العاشر)	24	29.6	15	18.5
ثانوي	18	22.2	8	9.9
أكثر من ثانوي	3	3.7	3	3.7
المجموع	81	100	81	100

يشير الجدول (10) إلى توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للوالدين، إذ يبين أن مانسبتهُ74.1% من الآباء، و86.4% من الأمهات، كان مستواهم التعليمي دون المرحلة الثانوية (الصف الأول الابتدائي حتى الصف العاشر)، وأن نسبة من هو مستواه التعليمي ثانوي فأكثر بالنسبة للآباء هي 25.9%، و13.6% بالنسبة للأمهات، وهي نسبة متدنية بالنسبة للأمهات. كما يتضح من الجدول السابق أن 37% من الأمهات أميات، وأن 12.4% من الآباء أميون. ويعكس تدني مستوى تعليم الوالدين، وعدم وعيهم بحقوق أطفالهم أثراً واضحاً في أسلوب التنشئة الاجتماعية للطفل، ويجعلهم غير مؤهلين علمياً ومعرفياً وتربوياً بأساليب التعامل مع الأطفال وتوعيتهم وتوجيههم التوجيه السليم، وبخاصة التوجيه للطفل باختيار نوع الدراسة والمهنة التي سيمتهنها مستقبلاً، كما أن المستوى التعليمي المتدني للوالدين يؤثر في الترابط الأسري والحياة الأسرية، مما ينعكس سلباً على الأولاد، ويحفزهم للخروج من المنزل طلباً للعمل أو هروباً من الجو الأسري المضطرب.

الجدول (11) توزيع أفراد العينة حسب عمر الوالدين

العمر بالسنوات	الوالد		الوالدة	
	العدد	%	العدد	%
20– 39	12	14.8	42	51.9
40– 59	58	71.6	38	46.9
أكثر من 60 سنه	11	13.6	1	1.2
المجموع	81	100	81	100

يتضح من الجدول (11) أن غالبية أعمار آباء أفراد العينة تقع ضمن الفئة العمرية (40 – 60) سنة، وبنسبة 71.6%، أما الأمهات فتقع أعمار أكثرهن ضمن الفئة العمرية (20 – 39) سنة، وبنسبة 51.9%، تليها الفئة العمرية (40 – 60)، وبنسبة 46.9%. ويستدل من هذه النسب أن غالبية أفراد العينة هم من الفئة العمرية المنتجة، خصوصاً في مجالات العمل المهنية التي تتطلب جهداً عضلياً وقوة جسدية. كما يلاحظ على الأمهات أن نسبة عالية منهن، تزيد على خمسين في المائة، هن من الأمهات اللواتي يستطعن الإنجاب، ومن ثمّ لا غرابة أن يكون متوسط عدد أفراد أسر العينة مرتفعاً (انظر الجدول 8).

الجدول (12) توزيع أفراد العينة حسب طبيعة عمل الوالدين

قطاع العمل	الوالد		الوالدة	
	العدد	%	العدد	%
قطاع الحكومة	9	11.1	2	2.5
قطاع خاص	55	67.9	6	7.4
متقاعد	8	9.9	–	–
عاطل عن العمل	8	9.9	73	90.1
متوفى	1	1.2	–	–
المجموع	81	100	81	100

تشير البيانات الواردة في الجدول (12) أن 67.9% من الآباء يعملون في القطاع الخاص، وأن نسبة 90.1% من الأمهات بلا عمل (ربات منزل). وإذا ما ربطنا بين النتيجة التي ظهرت في هذا الجدول رقم (12)، والجدول الذي سبقه رقم (11)، والنتيجة التي ظهرت في الجدول (10) عرفنا الأسباب الحقيقية التي دفعت بهؤلاء الأطفال للذهاب إلى سوق العمل بسن مبكرة، وعرفنا أيضاً أن طبيعة عمل الوالدين، ومستوى تحصيلهم العلمي من العوامل القوية التي تدفع هؤلاء الأطفال، وتشجعهم على الذهاب إلى سوق العمل في سن مبكرة، أو على الأقل نتفهم بسبب تغاضي الآباء والأمهات عن عمل أطفالهم، وعدم ذهابهم إلى المدرسة.

الجدول (13) توزيع أفراد العينة حسب عدد الغرف في المنزل

عدد غرف المنزل	العدد	%
1	2	2.5
2	31	38.3
3	40	49.4
4	4	4.9
5	4	4.9
المجموع	81	100

عندما سئل أفراد العينة عن نوع السكن، هل هو ملك أو مستأجر؟ أجاب (43) فرداً، أي ما نسبته 53.1%، أن بيوتهم مستأجرة. وعندما سألناهم عن مقدار الأجرة الشهرية للسكن، أجاب 14% من أفراد العينة أنهم يدفعون أجرة شهرية تتراوح ما بين 20 – 40 ديناراً شهرياً. ويبين الجدول (13) توزيع أفراد العينة حسب عدد الغرف في المنزل، ويتضح من هذا الجدول أن متوسط عدد الغرف المنزلية لأفراد عينة الدراسة هو (3) غرف وبنسبة 49.4%. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن متوسط عدد أفراد الأسرة لعينة الدراسة مرتفع 69.1% من أفراد العينة يتراوح عدد أفراد أسرتها ما بين (6–10) أفراد (انظر

الجدول 8)، وأن أفراد الأسرة يتألفون من ذكور وإناث، وكل جنس له حاجاته وغرفه الخاصة به، وأن غالبية هذه الأسر تعيش في الأحياء الفقيرة والهامشية من المدن والمخيمات، عرفنا أن ذلك كله يؤثر، بشكل جلي وواضح، على انخفاض المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسكني لأسر أفراد العينة، كما يؤثر، في الوقت ذاته، على ارتفاع مستوى الفقر والعوز والفاقة والبطالة، وعلى انخفاض مستوى المعيشة، إذ أن قسماً كبيراً من الأسر تعيش تحت مستوى خط الفقر، مقارنة بغيرهم من الأسر التي عدد أفرادها أقل، ويقطنون في الأحياء الراقية من المدينة، أو حتى الذين يقطنون في الريف.

كما يتضح من الجدول السابق أن 40.8% من أسر أفراد العينة تعيش في منازل يتراوح عدد الغرف فيها بين غرفة إلى غرفتين، وهذا دليل آخر على انخفاض المستوى الاقتصادي لهذه الأسر.

4. **الخصائص الاقتصادية / المهنية لعينة الدراسة:** كان للمشكلات الاقتصادية التي عانى منها الأردن في نهاية الثمانينات من القرن العشرين، وخلال حرب الخليج بين إيران والعراق، بالإضافة لأثر الانتفاضتين في فلسطين المحتلة، الدور الهام في انخفاض مستوى المعيشة، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، مما أدى إلى تزايد نسبة الفقر وعدد الأسر التي تعاني من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، مما دفع بعضها إلى تشغيل أطفالها، بهدف توفير لقمة العيش لأفرادها، خصوصاً الأسر الكبيرة الحجم.[3] إذ يمثل الأطفال بالنسبة للكثير من الأسر الأردنية مصدراً أساسيا في مساعدة الأهل، سواء في الأعمال ذات الدوام الكلي، أو ذات الدوام الجزئي، في القطاعات المهنية المختلفة، أو في الأعمال المنزلية والأسرية.

وعندما سئل أفراد العينة: هل يسهم عملك في مصروف الأسرة؟ أجاب 68 فرداً، أي ما نسبته 84%، أن عملهم يسهم في مصروف الأسرة، فضلاً عن كون عمل الطفل يعد مصدراً رئيساً لإنفاقه على حاجاته الخاصة به، كشراء المستلزمات المدرسية، والملابس الشخصية، وبعض الحاجات الخاصة بالأسرة ككل. وسنناقش في هذا الجزء من الدراسة بعض الجوانب المهنية الاقتصادية المرتبطة بعمل أفراد عينة الدراسة.

الجدول (14) توزيع أفراد العينة حسب نوع المهنة التي يمارسونها

نوع المهنة	العدد	%
عامل	53	65.4
أعمال ميكانيكية	10	12.4
بائع متجول (علكة، كعك، مناديل ورقية، جمع قمامة، شاي الخ....)	9	11.1
صالون تجميل	6	7.4
كنترول باص	3	3.7
المجموع	81	100

يتضح من الجدول (14) أن 65.4% من أفراد عينة الدراسة يعملون في مهنه عامل، سواء كانت العمالة في معمل، أو في ورش ومصانع، أو في أعمال البناء والطوبار، أو في مؤسسات تجارية وزراعية، وأعمال التحميل والتنزيل. ومن المعروف أن هذه المهن لا تتطلب قدرات ومهارات فنية أو تدريبية خاصة أو رأسمال، وإنما تتطلب قدرات جسدية وعضلية معقولة، وقد تمارس هذه الأعمال بمجهودات فردية ذاتية، أو بإشراف صاحب العمل، إلا أن النتيجة هي أن هؤلاء الأطفال يعملون تحت شروط وظروف عمل غير مناسبة لمراحلهم العمرية أو الصحية.

ويبين الجدول (14) أن 12.4% من أفراد العينة يعملون في أعمال الميكانيك، وهذه أعمال خطرة، وأن 11.1% من أفراد العينة يعملون باعة متجولين في الشوارع، وعند الإشارات الضوئية، وفي مواقف السيارات، والأسواق الشعبية والمركزية، حيث يكونون عرضة للانحراف. واتضح من خلال السؤال الذي وجّه لأفراد العينة حول عدد ساعات العمل التي يعملونها أنّ 76 فرداً أي ما نسبته 93.8%، من أفراد العينة يعملون ست ساعات فأكثر يومياً، وأن 70.4% منهم يعملون ستة أيام في الأسبوع، في حين أشار 29.6% أنهم لا يأخذون إجازة أسبوعية، وهذا يتعارض مع المادة (75) من قانون العمل الأردني رقم (8) لسنة 1996م، التي نصت على حظر تشغيل الحدث* [1] أكثر من ست ساعات يومياً، بشرط أن يعطى فترة للراحة لا تقل عن ساعة واحدة، بعد عمل أربع ساعات عمل متصلة. كما منعت المادة السابقة (75) من القانون نفسه تشغيل الحدث بين الساعة الثامنة مساءً والسادسة صباحاً، وفي الأعياد الدينية، والعطل الرسمية، وأيام العطل الأسبوعية.[16]

الجدول (15) توزيع أفراد العينة حسب السنة التي بدأ العمل فيها

سنة البدء	العدد	%
2000	1	%1.2
2001	1	%1.2
2002	3	%3.7
2003	9	%11.1
2004	21	%26
2005	38	%46.9
2006	8	%9.9
المجموع	81	100

عند تحليل البيانات الخاصة بالخصائص الاقتصادية / المهنية لأفراد عينة الدراسة، تبين أن بداية عمل بعض الأطفال كان عام 2000، وأن بعضهم بدأ العمل عام 2006، وهي السنة التي أجريت فيها هذه الدراسة. وعلى العموم يتضح من الجدول (15) أن أحد أفراد

[1] * الحدث حسب المادة الثانية من قانون العمل الأردني رقم 8 لسنة 1996 هو: كل شخص ذكر كان أو أنثى بلغ السابعة من عمره و لم يتم الثامنة عشرة.

العينة ابتدأ العمل عام ،2000 واستمر حتى سنة إجراء الدراسة؛ وأن (8) أطفال (9.9%) عملوا منذ عام 2006؛ وأن (38) طفلاً (46.9%) عملوا منذ عام 2005؛ وأن (21) طفلاً (26%) عملوا منذ عام 2004؛ وأن تسعة أطفال (11.1%) عملوا منذ عام 2003؛ وأن ثلاثة أطفال (3.7%) عملوا منذ عام 2002؛ وأن طفلاً واحداً (1.2%) عمل منذ عام 2001؛ وأن طفلاً واحداً أيضاً (1.2%) عمل منذ عام 2000. وبناءً على ما ورد في الجدول أعلاه يلاحظ أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية قد أثرّت سلباً على حجم ظاهرة عمالة الأطفال وانتشارها بينهم، مما يستدعي العمل على مواجهتها ووضع الخطط اللازمة للتخفيف من حدّتها.

الجدول (16) توزيع أفراد العينة حسب دخل الأسرة الشهري بالدينار

مقدار الدخل الشهري بالدينار	العدد	%
100 – 150 دينار	16	19.8
151 – 200 دينار	30	37
201 – 300 دينار	26	32.1
أكثر من 300 دينار	9	11.1
المجموع	81	100

يظهر من الجدول السابق (16) أن 56.8% من أسر أفراد العينة يقل دخلها الشهري عن 200 دينار أردني. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الدخل الشهري للأسرة المتوسطة، الذي يقل عن (195 ديناراً) يعد صاحبه من الفئة المسماة "تحت مستوى خط الفقر المطلق"، وأن نسبة 69.1 % من أسر أفراد العينة يتراوح عدد أفرادها ما بين (6 – 10) أفراد، وأن 60.5% من أسر أفراد العينة يدفعون إيجاراً شهرياً يتراوح ما بين (40 – 60) ديناراً شهرياً، إذا أخذنا ذلك كله بعين الاعتبار، نجد أن الدخل الشهري الذي يحصل عليه معظم أسر أفراد العينة متدن، أي دون مستوى خط الفقر المطلق (وزارة التخطيط، 2004)، ولا يكفي لمتطلبات الحياة اليومية، مما يدفع بهذه الأسر إلى تشغيل أطفالها، بهدف توفير لقمة العيش لأفرادها، لاسيما الأسر الكبيرة الحجم. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع النتائج التي توصلت إليها الدراسة التي أجراها مركز المعلومات والبحوث عن العمالة في محافظة إربد عام 2005م، والتي كشف أن 46% من أفراد العينة يتراوح دخل أسرها ما بين (50 – 150)، دينارا شهرياً (مركز المعلومات والبحوث، 2005).

الجدول (17) توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري للطفل العامل

مقدار الدخل الشهري بالدينار	العدد	%
أقل من 50 دينار	13	16
51 – 100 دينار	49	60.5
101–200 دينار	17	21
أكثر من 200 دينار	2	2.5
المجموع	81	100

يظهر من الجدول (17) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب دخلهم الشهري بالدينار الأردني، إذ تبين أن 16% من أفراد العينة يحصلون على دخل شهري أقل من خمسين ديناراً، وأن 60.5% منهم يحصلون على دخل شهري يتراوح ما بين 51 – 100 دينار شهرياً، وأن 21% منهم يحصلون على دخل يتراوح ما بين 101 – 200 دينار شهرياً، وأن 2.5% منهم يحصلون على دخل شهري أكثر من 200 دينار. وإذا ما أخذنا بالاعتبار الأطفال العاملين الذين تقل دخولهم الشهرية عن مئة دينار شهرياً، نجد أن نسبتهم 76.5% وهي نسبة عالية، وأن هذا الدخل المتدني للطفل العامل يعكس طبيعة العمل الذي يقوم به من جهة، كما يعكس جشع أصحاب العمل، وتشجيعهم تشغيل الأطفال لديهم لأسباب تتعلق بانخفاض أجورهم من جهة ثانية، ويعكس إمكانية تشغيل الأطفال ساعات عمل طويلة، مع سهولة إدارة عملهم وتوجيههم من جهة ثالثة. كما يعكس في الوقت نفسه، سهولة إنهاء خدمات هؤلاء الأطفال العاملين، دون الدخول معهم في نزاعات عمل أو مشكلات قانونية.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: (ما النتائج الناجمة عن عمالة الأطفال في الأردن)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استطلاع آراء أفراد العينة، وذلك بتوجيه الكثير من الأسئلة التي تؤدي إلى معرفة الباحث بالآثار الناجمة عن عمالة الأطفال. وبموازاة عملية المقابلة بالاستبانة، اطلع الباحث على الأدب التربوي المتعلق بعمالة الأطفال، وذلك للاستفادة منه في معرفة آثار هذه العمالة ونتائجها السلبية والإيجابية التي ترتبت على عمالة الأطفال، وهي كما يلي:

الايجابيات:

- تحمل الطفل العامل المسؤولية في سن مبكرة.
- ارتفاع ثقة الطفل العامل بنفسه.
- إيجاد دخل مستقل للطفل العامل.
- تعلم الطفل صنعة جديدة تفيده في مستقبله.
- بناء علاقات صداقة مع أطفال جدد.

أما السلبيات التي ذكرها أفراد العينة فهي:

- الحرمان من اللعب والترفيه و الراحة، سواء مع أفراد الأسرة أو مع الأقران والأصحاب.
- التعب الشديد والإرهاق الجسمي.
- تحمل المسؤولية في سن مبكرة.
- التعرض لسوء المعاملة والإهانة والشتم والضرب، من أرباب العمل والعمال الأكبر سناً.
- تعلم عادات سيئة مثل (شم المواد الطيارة، و الكحول، والتدخين).

- تعلم سلوكيات غير مرغوبة اجتماعياً، وذلك للتكيّف مع جو العمل.
- كثرة الشجار والمنازعات والشللية والتحرش والسرقات.
- الاستغلال من أصحاب العمل والأكبر سنّاً.
- المشكلات الصحية الناجمة عن سوء التغذية، والطقس، وساعات العمل الطويلة، وبيئة العمل غير المناسبة.
- كما يمكن أن نقول إن من سلبيات عمالة الأطفال زيادة حجم البطالة بين البالغين، وذلك لإحلال الأطفال محل الكبار الذين يسعون إلى العمل ولم يجدوه، وهو ما يحبذه أرباب العمل لأسباب ذكرناها سباقاً.

وفي حالة الابتعاد عن عمومية الآثار الناجمة عن عمالة الأطفال – سلباً وإيجاباً – إلى خصوصيتها ودقتها، وذلك من خلال بعض إجابات أفراد العينة، فإننا سنطلع على آثار أخرى، كما وردت في إجاباتهم في القسم الرابع من أداة الدراسة، وتحديداً نجدها في الأسئلة الواقعة بين السؤال الخامس عشر، والسؤال الثاني والعشرين.

إذ عندما سئل أفراد العينة (السؤال رقم 15): هل تعاني من أية أمراض مزمنة؟ أجاب 11% منهم بنعم، أما إجابتهم عن السؤال الذي يليه رقم (16) وهو: هل تعاني من إصابة عمل؟ أجاب 92.2% من أفراد العينة بلا. أما نسبة الذين اعترفوا بوجود إعاقات جسدية لديهم فكانت 1.2%. ومن وجهة نظر الباحث فإن الأسئلة المتعلقة بالناحية الصحية حسّاسة جداً بالنسبة لأفراد العينة جميعهم، مما دفعهم إلى نفي وجود أية أعراض أو أمور صحية، وكانت الإجابة بالنفي لجميع أفراد العينة من الإناث، لأن الناحية الصحية مهمة جداً بالنسبة للفتاة أكثر منها بالنسبة للفتى، وحتى الذين أقروا بأمراض وإصابات عمل، فإنهم لم يذكروا سوى الكدمات والرضوض والربو والجروح الخ...، بل إن معظمهم ركز على أمراض الربو والحساسية وضيق التنفس والجروح واحمرار في العيون.

وعندما طلبنا من أفراد العينة أن يصفوا لنا معاملة صاحب العمل لهم (السؤال رقم 22)، أجاب 35.8% منهم بأنها جيدة، في حين أجاب 55.6% بأنها مقبولة، و8.6% بأنها سيئة. ويعتقد الباحث أن إجابات أفراد العينة ليست دقيقة؛ لأنهم يخشون أن نسرب هذه المعلومات لأرباب العمل أو لجهات رسمية، مما يؤدي إلى فصلهم أو طردهم من تلك الأماكن التي يعملون فيها، لاسيما أنها تزامنت مع التقرير السلبي الذي نشرته إحدى المنظمات الإنسانية في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي أحدث بلبلة كبيرة في المؤسسات التي يعمل فيها الأطفال.

وعليه، فإن نتائج هذه الدراسة تتفق مع النتائج التي توصلت إليها الدراسة التي أجرتها دائرة الإحصاءات العامة (2003)، بعنوان "مسح الأسر متعددة الأهداف"، إذ أظهرت نتائجها أن 48.7% من أفراد العينة أجابوا بأن معاملة صاحب العمل ممتازة، بينما أشار 35.5% بأنها جيدة، و38.5% بأنها حسنة، و11.8% بأنها مقبولة و أما الذين قالوا بأنها سيئة فكانت نسبتهم 1% (دائرة الإحصاءات العامة، 2003).

وعندما سئل أفراد العينة: هل سبق أن تعرضت إلى عقاب من صاحب العمل؟ (السؤال رقم 19) أجاب (44) فرداً منهم (أي بنسبة 54.3%) بنعم، وأجاب (37) فرداً (أي بنسبة 45.7%) بلا. وبعد سؤال الذين أجابوا بنعم عن نوع العقاب: هل هو جسدي أو لفظي أو حسم من الراتب أو غير ذلك؟ (السؤال رقم 20) أجاب 38.6% منهم بأنهم تعرضوا إلى عقوبات جسدية، و 86.4% تعرضوا إلى عقوبات لفظية، 25% تعرضوا إلى حسم راتب. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن النسب العالية من العقوبات التي تعرض لها أفراد العينة تعود إلى أن بعض أفرادها قد تعرضت إلى عقوبة واحدة أو أكثر خلال فترة عملهم. ويلاحظ أن العقوبات اللفظية ونسبتها 86.4% هي الأكثر والأعلى بين العقوبات جميعها، ويعود ذلك إلى الثقافة السائدة بين أرباب العمل والمؤسسات، أو العاملين الأكبر سناً، الذين يفوضهم صاحب العمل بمسؤولية مراقبة العمال الأصغر منهم سناً والأقل خبرة وإدارتهم. وهذه النتيجة التي توصلنا إليها في هذه الدراسة تختلف مع النتيجة التي توصلت إليها الدراسة المسحية لدائرة الإحصاءات العامة (2003)، والتي أشارت نتائجها إلى أن 6.2% من أفراد العينة تعرضوا إلى عقوبات جسدية، وأن 6.2% منهم تعرضت إلى عقوبات لفظية، من تصغير وتحقير وكلمات بذيئة.

وعندما سئل أفراد العينة (السؤال رقم 21) وهو: هل سمعت عن حالات إيذاء جسدي أو جنسي لأطفال من عمرك أثناء العمل؟ أجاب (25) فرداً أي بنسبة 30.9% بنعم. وعندما طُلب إليهم أن يصفوا ما شاهدوه من حالات الإيذاء، امتنع ثمانية منهم عن تدوين أي شيء.

التوصيات:

وفي ضوء هذه النتائج يوصي الباحث بما يلي:

1. تطوير نظام فاعل لمراقبة عمل الأطفال، من خلال منح وحدة عمل الأطفال في وزارة العمل المزيد من الاستقلالية، بالإضافة إلى زيادة عدد المراقبين والمشرفين، ليتمكنوا من معرفة الأعداد التقريبية للأطفال العاملين، ومن ثم وضع برامج مستقبلية للحد من هذه الظاهرة.
2. تعزيز قسم التفتيش في وزارة العمل، وذلك بزيادة عدد المفتشين وتدريبهم وتأهيلهم تأهيلاً خاصاً، ليتمكنوا من التعامل مع ظاهرة عمالة الأطفال.
3. معالجة مشكلة عمالة الأطفال ضمن معالجة المشكلات الأخرى، إذ أن عمل الأطفال لا يمكن النظر إليه بمعزل عن المشكلات الأخرى، كالفقر والمشكلات الاجتماعية والصحية والتعليمية.

4. مساعدة الأطفال الذين يعملون جزئياً – أي يدرسون ويعملون – وذلك بتغطية التكاليف الدراسية لهم، أو بتنظيم برامج دراسية تتوافق مع العمل الجزئي لهم.
5. إشراك معظم المؤسسات الرسمية والأهلية في القيام بعمل توعية حول مخاطر عمل الأطفال. وهنا يكون لوسائل الإعلام المختلفة دور هام في هذه التوعية.
6. القيام بإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بعمل الأطفال، وتشجيع المتخصصين والخبراء في الجامعات والمؤسسات ذات العلاقة بالقيام بمثل هذه الدراسات، لاستقصاء مكامن الظاهرة، واستجلاء أبعادها وآثارها، وتحديد معدلات انتشارها.
7. تنظيم عمل الباعة المتجولين وأطفال الشوارع، وليس حظره، إذ أن الحظر يمكن أن يؤدي إلى دفع الأطفال إلى أشكال غير مشروعة من العمل قد تكون أكثر استغلالاً لهم.
8. زيادة الاهتمام بظاهرة التسرب المدرسي، ووضع الخطط والبرامج الكفيلة بمعالجتها قدر المستطاع، بوصفها من المنابع الرئيسة لعمل الأطفال.

المراجع:

المراجع العربية:

[1] أبو حمدان تغريد، *عمالة الأطفال في إربد*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن2005.

[2] أبو ردن طه، *أطفال ونساء الشوارع يحتلون الإشارات الضوئية...فمن المسؤول؟*"، جريدة الرأي الأردنية، عمان، الأردن، 2006.

[3] أبو نجمة حمادة، *عمالة الأطفال في الأردن*، وزارة العمل، عمان – الأردن، 2006.

[4] البدري عبلة، "*جمعية قرية الأمل لرعاية أطفال الشوارع: مدخل لحل مشكلة أطفال الشوارع في مصر* " ورقة عمل مقدمة لورشة العمل الإقليمية العربية حول رعاية وتربية أطفال الشوارع عربياً، بيروت 24 – 27 حزيران 2003.

[5] الخطيب بثية، "*عمالة الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقية*"، مجلة الطفولة والتنمية، المجلد (3)، العدد (12)، ص. 300–307، القاهرة – مصر، 2003.

[6] دائرة الإحصاءات العامة، *مسح الأسرة متعددة الأهداف*، عمان – الأردن، 2003.

[7] رمزي ناهد، *ظاهرة عمالة الأطفال في الدول العربية*، المجلد الأول، المجلس العربي للطفولة، القاهرة، 1998.

[8] سليمان خالد ومرقة سوسن، *أضواء على ظاهرة عمالة الأطفال، مقاربة نقدية*"، عالم الفكر، المجلد (30)، العدد (3)، ص. 125–146، يناير – مارس 2002.

[9] شحاتيت محمد ودبدوب، نهاية عيسى، *تقرير وضع الأطفال العاملين في الأردن 2001، وزارة العمل*، الأردن، 2002.

[10] عبود جانيت، *عمالة الأطفال في الأردن: دراسة وطنية، هيئة العمل الوطني للطفولة*، عمان – الأردن، 1997.

[11] العزايزة فهمي، *ظاهرة تشغيل الأطفال في السياق الاقتصادي والثقافي: دراسة أنثروبولوجية في مدينة إربد*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، 1999.

[12] مركز المعلومات والبحوث في مؤسسة الملك حسين بن طلال، *عمالة الأطفال في مدينة إربد*، عمان – الأردن، 2005.

[13] ملدعون عيسى، "عمالة الأطفال ودور المجتمع المدني"، الندوة القومية حول عمالة الأطفال ودور المجتمع المدني في التصدي لها، صحيفة الوطن، دمشق، سورية، 2006.

[14] مؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط بالتعاون مع جمعية حماية الأسرة والطفولة في إربد، *عمالة الأطفال في إربد*، إربد – الأردن، 1999.

[15] النجار باقر سلمان، وشكري جمال. "*عمل الأطفال: دراسة في المحددات الاجتماعية الاقتصادية لعمالة الأطفال في البحرين*"، المجلس العربي للطفولة والتنمية، مجلة الطفولة والتنمية، المجلد (3)، العدد (12)، ص. 13–56، 2003.

[16] وزارة العمل، *قانون العمل الأردني رقم (8) لعام 1996*، عمان، الأردن، 1996.

[17] وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة التنمية الاجتماعية ودائرة الإحصاءات العامة بالتعاون مع البنك الدولي (2004)، دراسة تقييم الفقر في الأردن 2002، عمان – الأردن.

المراجع الأجنبية:

[18] Bonnet, Michael. "Child labor in Africa", *International labour Review*, Vol. 132. No.3, P. 377, 1993.

[19] Lugallak, Joe L.B. and Mbwambo, Jessi, "*Street* Children and Street life in urban Tanzania: the culture of surviving and its implication", *international Journal of urban and Regional Research,* Vol. 23, No.2, P. 329, 1999.

[20] Silva, Teresit L., *Preventing child exploitation on street in the Philippines*, Lancet, Vol. 360, No.9344, P. 1507, 2002.

[21] Stephenson, stetlana. *Street children in Moscow: using and creating social capital,* Sociological Review, Vol. 49, No.4, P. 530, 2001.